

الجمهورية التونسية
وزارة التربية والتكوين

امتحان البكالوريا - الدورة الرئيسية جوان 2005
مقاييس إصلاح مادة الفلسفة - الموضوع الأول
الشعب: العلوم التجريبية . الرياضيات . الاقتصاد والتصرف . التقنية

الموضوع : هل يمثل الشك في الأخلاق خطرا عليها؟	
المجال	خصائص كل مجال
0 - 3	- خروج تام عن الموضوع. - سرد شتات من الآراء حول الأخلاق أو الشك .
4 - 6	تناول المسألة العامة التي ينتزل ضمنها الموضوع - الأخلاق - دون اعتبار الموضوع في خصوصيته مع وجود جهد في التحرير.
7 - 9	- اعتبار الموضوع دون إبراز المشكل الفلسفي بوضوح. - توفر عمل جزئي دون وحدة إجمالية كأن يكتفي المترشح بالإحالة على خطر الشك في الأخلاق دون بلورته بوضوح مع تعثر في الصياغة. - غياب المسألة النقدية .
10 - 11	- اعتبار للموضوع في خصوصيته (انظر المجال 12-14) و إن بتعثر في صياغة الاشكالية أو تحليلها. - تناول جزئي لبعض عناصر الموضوع، كأن يحلّ دواعي الشك في الأخلاق مع تحديد لدلالات الشك والأخلاق، مع بيان بعض مخاطر الشك على الأخلاق . - توفر فكرة ناظمة.
12 - 14	المقدمة : التمهيد: * إمكانية أولى: يمكن للمترشح الانطلاق من المقارنة بين الموقف العامي الذي يكتفي بمسايرة الأخلاق السائدة والموقف الفلسفي الذي يدعو إلي

مساءلتها بالشك فيها مما يجعل البعض يرى في ذلك خطرا عليها .

* إمكانية ثانية : الانطلاق من التناظر القائم بين ما تقتضيه حياتنا الأخلاقية عموماً من ثقة بجملة من القيم والضوابط التي تأخذ شكل يقين وبنين ما ينتجه الشك من وضع حرج يساعل فيه المعيار .

طرح الإشكالية: وذلك بالتساؤل:

* ما الذي يمكن اعتباره خطرا على الأخلاق ، الشك فيها أم الدعوة

للامتنال لها ؟

أو * ماذا نعني بالشك في الأخلاق ؟ وهل يمثل ذلك بالضرورة تقويضا لها

أم أن ثمة ما يدعو لاعتباره شرط تأسيسها وانفتاحها؟.

ملاحظة: تقبل أي صياغة أخرى للإشكالية شريطة أن تركز على علاقة الشك بالأخلاق وتبعاته.

الجوهر:

التحليل: يطالب المترشح بتحليل النقاط التالية:

1- في بيان أن الشك في الأخلاق خطر يتهدها:

أ تحديد دلالة الأخلاق باعتبارها جملة القواعد والضوابط التي تحدد

السلوك (يشجع المترشح الذي يميز في هذه النقطة بين الأخلاق السائدة والمنظومات الأخلاقية التي أنتجها الفلاسفة)

ب تحديد دلالة الشك في الأخلاق بما هي:

* مساءلة نقدية لبداية القيم .

* تشكيك في سلامة أسسها .

* تعليق للحكم بشأن يقينيتها .

* رفض للسائد والمألوف و أخذ مسافة من كل ذلك .

ج - بيان دواعي الشك في الأخلاق:

* تميز لحظة النضج العقلي عن مرحلة الطفولة الموسومة بتقبل أنماط الامتنال

الأخلاقي . مما يجعل الشك قرارا حرا تتخذه الذات لتقطع مع التّقبل السلبي

* ما يمكن أن يعيشه الإنسان من تضارب في الواجبات (واجب عائلي..واجب

<p>مهني...)</p> <p>* الوعي بتناقض الأنساق الأخلاقية رغم اشتراكها في تبرير وجود الأخلاق.</p> <p>* الحرج إزاء نسبية القيم الأخلاقية.</p> <p>هـ - إبراز مخاطر الشك في الأخلاق:</p> <p>* فقدان اليقين الأخلاقي و ما ينجرّ عنه من مخاطر على مستوى الحياة العملية:</p> <p>* تعطلّ الممارسة: تضارب الشكّ مع الطابع النفعي والمباشر للحياة العملية</p> <p>- غياب المعيار و ما ينجرّ عنه من فوضى و سيادة الانفعالات السلبية (سيادة الأهواء).</p> <p>2- في بيان أن الشكّ في الأخلاق هو شرط انفتاحها و ثرائها</p> <p>- و ذلك بالنظر إلى كونه يمثلّ تظننا على الطابع الإطلاقي للقيم و تحرّرا من الدغمائية و التعصّب و الامتثالية.</p> <p>- بيان أن الشكّ و إن كان خطرا على الأخلاق من جهة تقويضه لها فإنّه يبقى مع ذلك شرط تجددّها و انفتاحها.</p> <p>* يستخلص المترشّح قيمة الشكّ في الأخلاق بما يتّيح من إنشاء لقيم جديدة و من تجديد لعلاقة الإنسان بالقيم أو ما يسمح به من تأكيد لقيم موجودة قائم على تبصّر و اقتناع.</p> <p>ملاحظة هامة: يكتفي المترشّح بتحليل نقطة من كلّ عنصر و ارد في هذا المجال ، و إن زاد على ذلك يرقى إلى المجال الموالي .</p>	
<p>بالإضافة إلى ما سبق:</p> <p>- الانتباه إلى مقارنة أخرى لعلاقة الشكّ بالأخلاق تبرز أن انعدام الشكّ في الأخلاق هو الخطر عليها.</p> <p>- توفّر تماسك مرضي جدًا في كافّة مراحل التحليل.</p> <p>- اشتغال جيّد على المفاهيم (الشكّ.. اليقين.. الأخلاق..الايثيقا...)</p> <p>- الاعتماد على مرجعيات فلسفية و حسن توظيفها</p>	<p>15 - 20</p>

<p>(دوركايم..ماركس..كانط..نيتشه..الموقف الريبى...)</p> <ul style="list-style-type: none"> - الكشف عن الرهان: التأكيد على أهمية الشك في الأخلاق بهدف التحرر مما تصطبغ به الأخلاق السائدة من دغمائية. - الكشف عن راهنية الموضوع. - تصور أفق آخر للموضوع يستبدل الشك في الأخلاق بإيتيقا تتجاوز الأنظمة الأخلاقية. - الشك في الأخلاق نوع من التقويم: حضور دلالة القيمة في فعل الشك. 	
<ul style="list-style-type: none"> - الكشف عن الرهان أو المسلّمات الضمنية للموضوع أو الكشف عن مدى راهنية الإشكالية التي يطرحها - استخدام إحالات مرجعية في سياق المعالجة. 	<p>عناصر تشجيعية في المجالات دون 15</p>

الجمهورية التونسية
وزارة التربية والتكوين

امتحان البكالوريا - الدورة الرئيسية جوان 2005
مقاييس إصلا مآة الفلسفة - الموضوع الثاني
الشعب: العلوم التجريبية . الرياضيات . الاقتصاد والتصرف . التقنية

الموضوع : إن العلم ، وهو يعيد بناء حقائقه، يعيد بناء ذاته. حلّ هذا الموقف مبرزاً قيمته الفلسفية.	
المجال	خصائص كل مجال
0	3
4	6
7	9
10	11
12	14

+ من الإشارة إلى أن التغييرات التي طرأت على العلم حديثاً مدعاة للتساؤل عن طبيعته و قيمته .

2 (طرح الإشكالية : - بالتساؤل عن طبيعة العلم إن كان معرفة ثابتة و نهائية أم هو متغير ، ما هي آليات هذا التغير ؟ و ما هي انعكاساته على مفهوم الحقيقة العلمية و على العلم ذاته ؟
أو

- بالتساؤل عما إذا كان التغير القائم في بنية العلم يفقد حقائقه كل قيمة أم أنه الشرط الضروري لتقدمه و تطوره .

II - الجوهر :

1 (التحليل : تحليل أطروحة الموضوع الفائلة بالتزامن و التلازم بين إعادة بناء العلم لحياتقه و بنائه لذاته من خلال :

- تحديد مفهوم الحقيقة العلمية بما هي حقيقة مبنية و غير معطاة أو مكتشفة ، و ذلك على مستويات : الموضوع و المنهج ، المفاهيم و الأسس (اعتماد أمثلة من مختلف العلوم بحسب الشعية) .

- بيان دواعي إعادة بناء العلم لحياتقه : الأزمات و الأخطاء التي تتخلله (أزمة الأسس في الرياضيات ، اكتشاف ظواهر جديدة لا يمكن تفسيرها بواسطة المفاهيم و المبادئ المعروفة كما في الفيزياء بمناسبة النزول إلى المستوى المجبري) .

- بيان معنى إعادة البناء على أنه نقد و مراجعة و إنشاء لمفاهيم جديدة ، و تحديد جديد للموضوع أو للمنهج .

- بيان كيف أن العلم وهو يعيد بناء حقائقه يعيد بناء نفسه ، بتغير طبيعته و بتغير مفهومه : كان مرادفاً لليقين و الاكتمال فأصبح يقبل النسبية و الإحتمال ، كان يستبعد الخطأ فأصبح الخطأ جزءاً لا يتجزأ منه .

2 (النقاش :

أ - المكاسب :

- تجاوز الدغمائية الفائلة بثبوتية الحقيقة العلمية و اطلاقيتها .

<p>- تجاوز الريبسية ، إذ أن تغير الحقيقة في المجال العلمي ليس تحطيما ، بل هو إثراء و تنوع و بناء .</p> <p>ب - الحدود :</p> <p>- إن العلم لا يغير ذاته فحسب و هو يغير حقائقه ، بل يغير أيضا بنية ذكائنا و يثور معارفنا و حتى واقعا .</p> <p>- لا يجدد العلم نفسه بنفسه من الداخل بقدر ما يرغب على ذلك بفعل عوامل خارجية (سياسية ، اقتصادية ، و حتى لا معقولة مثل الصدفة) .</p>	
<p>- بالإضافة إلى ما سبق ، توفر تماسك مرضي جدا في التحرير .</p> <p>- حسن توظيف المرجعيات (كويري ، باشلار ، بوبار) .</p> <p>- الكشف عن المسلمات الضمنية للموضوع كالتفطن إلى أن القولة تفترض انفصال العلم عن الفلسفة بحيث أنه يستطيع أن يراجع نفسه بنفسه دون حاجة إليها .</p> <p>- المساعلة النقدية لبعض مسلمات الموضوع : كتسليمه بأن العلم يبني حقائق و الحال أنه يعطي شروط الصلاحية أو ينتج نماذج .</p> <p>- التفطن إلى بعض الرهانات النظرية (علاقة التفكير في العلم بإنتاج الإنسان المعرفي) و العملية (علاقة التفكير في العلم بواقع الإنسان الإجتماعي ، و السياسي و الإقتصادي)</p>	<p>15</p> <p>20</p>

الجمهورية التونسية
وزارة التربية والتكوين

امتحان البكالوريا - الدورة الرئيسية جوان 2005
مقاييس إصلاح مادة الفلسفة - الموضوع الثالث : تحليل نص
الشعب : العلوم التجريبية . الرياضيات . الاقتصاد والتصرف - التقنية

الموضوع : تحليل نص مقتطع من كتاب الرسالة الثانية في الحكم المدني.ج.لوك	
المجال	خصائص كل مجال
0 3	-خروج تام عن النص كأن يتناول المترشح أية مسألة أخرى من مسائل البرنامج -محاكاة تامة للنص دون أي جهد في التحليل -فهم معاكس تماما للنص كأن يعتبر المترشح أن الكاتب يقرّ بأن قاعدة الأغلبية (أو قاعدة حكم الأغلبية) تشرع للاستبداد -خلط والتباس في المفاهيم في كامل التحرير
4 6	-عدم التفتّن إلى خصوصية النص والانسحاق وراء سرد معلومات عامة حول الدولة دون ربطها بالنص. <u>ملاحظة:</u> لا بدّ من الانتباه إلى الفارق بين العرض المجاني للنظريات (مجال 4-6) وتوظيفها في سياق التحليل (المجالات اللاحقة)
7 9	-الالتزام بالنص مع الانتباه إلى مشكله دون القدرة على صياغته بوضوح (أنظر مجال 12-14) -فهم إجمالي للتوجه العام للنص دون تعمق في معالجة مسأله كأن يكتفي بالإشارة إلى أساس مشروعية الحكم المدني وآلية اشتغاله دون تفصيل في القول ودون وحدة إجمالية (أنظر مجال 12-14) -أو تحليل جزئي دون تماسك بين العناصر ودون وحدة إجمالية كأن يقتصر على بلورة أساس مشروعية الحكم أو على آلية اشتغاله. -غياب تام للنقاش

<p>10</p> <p>11</p> <p>-الكشف عن المشكل الفلسفي المتضمن في النص وإن ببعض التعثر في الصياغة كأن يتساءل بصفة عامة عن أساس مشروعية الدولة أو عن دواعي الانتقال من حالة الطبيعة إلى الحالة المدنية.</p> <p>-الاهتداء إلى أطروحة النص بشكل عام وإن ببعض التعثر</p> <p>-تحليل جزئي كأن يشتغل على لحظتين فقط(أنظر المجال 12-14)</p> <p>-خلط جزئي بين أطروحة لوك وبعض فلاسفة العقد الاجتماعي.</p> <p>-مناقشة جزئية: يكفي المترشح بأحد المكاسب أو أحد الحدود.</p>	
<p>المقدمة</p> <p>12</p> <p>14</p> <p>التمهيد:</p> <p>إمكانية أولى: الانطلاق من الواقع السياسي العالمي الراهن وما يكشف عنه من شيوع لمظاهر العنف والصراع والتسلط وما يفضي إليه من تساؤل حول مشروعية الحكم.</p> <p>إمكانية ثانية: الانطلاق مما ولدته سيادة الأنظمة السياسية المطلقة من اغتراب للإنسان ومن علاقات عدائية بين الشعوب، مما حتم التفكير في أمثل السبل لتدبير الشأن السياسي.</p> <p>الإشكالية:</p> <p>إمكانية أولى: مم يستمد الحكم المدني مشروعيته وهل تمثل قاعدة الأغلبية أساسا كافيا لتأمين هذه المشروعية؟ ألا يمكن أن تستحيل هذه القاعدة إلى قناع للاستبداد؟</p> <p>إمكانية ثانية: كيف يمكن أن يكون التنازل عن الحرية الطبيعية شرطا لتأمين الحقوق؟ وإلى أي مدى يمكن لقاعدة الأغلبية أن تؤمن مشروعية الحكم المدني وقوته؟</p> <p><u>الجوهـر</u></p> <p><u>التحليل:</u> يطالب المترشح بتحليل أطروحة الكاتب التي تعتبر أن العقد الاجتماعي القائم على الاتفاق هو الذي يكسب الحكم المدني وفق قاعدة الأغلبية مشروعيته وقدرته على ضمان الحقوق (الأمن ،السلم الحرية ،الملكية إلخ...) وذلك وفق</p>	

المسار الحجاجي التالي:

لحظة أولى: إبراز خصائص الإنسان في حالة الطبيعة (يمكن للمرشح ألا يستعمل هذا المصطلح): الحرية، المساواة الاستقلال، الملكية.
يطالب المترشح بتحديد الدلالة السياقية لهذه المفاهيم باعتبارها تمثل حقوقاً طبيعية.

لحظة ثانية: بلورة أساس مشروعية الحكم المدني من حيث:

أ- النواعي: قابلية الحقوق الطبيعية للانتهاك (الحرب، شرّ الغرباء...)

ب- الشروط: التعاقد بما هو موافقة الجميع على التنازل عن الحرية الطبيعية والتوحد داخل جسم اجتماعي واحد.

ج- الرهانات: العيش المشترك في أمن ورفاه وسلام والدفاع عن مصالح الأفراد وممتلكاتهم من الغرباء.

لحظة ثالثة: آلية اشتغال الحكم المدني:

- بيان أنّ آلية اشتغال الحكم المدني هي قاعدة الأغلبية.

- بلورة الحجج التي يعتمدها الكاتب في التشريع لهذه القاعدة:

* حجة أولى: تشبيه المجتمع بالجسم لبيان أنّ الأغلبية تكسب المجتمع وحدة كيانه واتجاه حركته وتضمن قوته.

يحدّد المترشح في هذا السياق الفرق بين إرادة الفرد وإرادة الأغلبية أو يوظف الزوج المفهومي الحق/القوة (وإن جمع بينهما يرتقي إلى المجال الموالي إذا توفرت بقية الشروط)

* حجة ثانية: إبراز لا مشروعية عدم احترام قاعدة الأغلبية:

أ- من حيث الحق أو المبدأ: التعارض مع مبدأ الاتفاق باعتباره أمراً ملزماً للجميع.

ب- من حيث الوقائع أو النتائج: تعذّر التأثير في الواقع وحفظ كيان المجموعة.

يستنتج المترشح أنّ الحكم القائم على قاعدة الأغلبية هو حكم ديمقراطي.

النقاش:

المكاسب:

<p>-تجاوز المنظور الطبيعي (تصور أرسطو) واللاهوتي للحكم السياسي</p> <p>-أو تميمين قاعدة الأغلبية (أو قاعدة حكم الأغلبية) بما هي قاعدة عقلانية وديمقراطية في تدبير الشأن السياسي.</p> <p>-أو تميمين قاعدة الأغلبية (أو قاعدة حكم الأغلبية) بما هي قاعدة تكشف عدم مشروعية الحكم المطلق بما هو حكم استبدادي.</p> <p><u>الحدود:</u></p> <p>-تسبب أطروحة الكاتب ببيان أن قاعدة الأغلبية (أو قاعدة حكم الأغلبية) وإن كانت قادرة على ضمان مشروعية الحكم فإنها غير كافية لتأمين رهاناته نظرا لارتباط هذه الرهانات بعوامل موضوعية تتجاوز حدود المجتمع.</p> <p>-أو التمييز بين أغلبية حقيقية وأغلبية مصطنعة أو مزعومة وذلك ببيان قابلية تشكّل الرأي العام بتأثير إعلامي تتخفى وراءه مصالح طبقية أو فئوية.</p> <p>-أو الخشية من أن تبرز قاعدة الأغلبية (أو قاعدة حكم الأغلبية) إنكار حقوق الأقلية.</p>	
<p>بالإضافة إلى ما سبق نجد:</p> <p>-تحليلا جذا متماسك مع دقة في الاشتغال على المفاهيم (الحق، القوة، التعاقد، الإرادة، الحرية...)</p> <p>-ثقافة فلسفية محكمة التوظيف كأن يستحضر بعض المرجعيات في التحليل والمناقشة (فلسفة العقد الاجتماعي، أرسطو، ماركس...)</p> <p>-النقطة إلى بعض ضمنيّات أطروحة الكاتب:</p> <p>* التسليم للكاتب بحالة الطبيعة.</p> <p>* التسليم بعقلانية الإنسان</p> <p>* التسليم بالحق الطبيعي كأساس للحق المدني.</p> <p>-تقطن المترشح إلى اعتماد الكاتب للنموذج الفيزيائي في تحليل الظاهرة السياسية.</p> <p>-تساؤل المترشح عن مشروعية اعتماد الكاتب للنموذج الفيزيائي في تحليل الشأن السياسي.</p>	<p>15</p> <p>20</p>

<p>-التفطن إلى بعض أساليب الحجاج المعتمدة في النص: القياس، المماثلة.</p> <p>-الكشف عن راهنية المشكل بالإشارة إلى عودة الاستبداد و الأنظمة الكليانية وسيادة منطق القوة أو تنامي الدعوة لمسيادة الديمقراطية في العالم.</p> <p>-الكشف عن الرهانات :</p> <p>*رهان نظري: التأسيس الانثروبولوجي للشأن السياسي</p> <p>*رهان عملي: التحرر من الاستبداد السياسي.</p>	
<p>-الكشف عن الرهان أو الراهنية أو بعض الضمنيّات أو توظيف بعض المرجعيّات في التحليل والمناقشة</p>	<p>عناصر تشجيعية في المجالات دون 15</p>